الأمم المتحدة

S/2021/325

مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، الممثل الدائم للمكسيك، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة التي انعقدت يوم الثلاثاء 30 مارس 2021، عن طريق التداول بالفيديو بشأن "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل".

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**
رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: الإنكليزية والإسبانية]

يشرفني أن تتاح لي الفرصة، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، لاطلاع مجلس الأمن على عمل اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة (انظر S/2020/1143)، على النحو الوارد في رسالة الرئيس المؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأود أن أعرب عن امتناني لسلفي السفير ديان تريانسياه دجاني وموظفيه على رئاستهم الثابتة للجنة، يليها تسليم سلس لفريقي.

لا يزال القرار 1540 (2004) عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الرامي إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الإرهابيون، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. أحرزت الدول تقدما كبيرا في التنفيذ الكامل للقرار. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الثغرات، ويسلم مجلس الأمن بأن التنفيذ الكامل والفعَّال للقرار مهمة طويلة الأجل تتطلب جهودا متواصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

خلال عام 2020، وبسبب القيود المفروضة على السفر وغيرها من القيود من أجل تدبر جائحة كوفيد-19، اتخذت اللجنة تدابير احترازية في تسيير أعمالها، وهو ما فعلته إلى حد كبير بالوسائل الافتراضية. وعقدت اللجنة جلسة واحدة بالحضور الشخصي، ولم تقوم بأي زيارات شخصية إلى الدول. وعلى النقيض من 59 حدثا تمت بالحضور الشخصي في عام 2019، شاركت اللجنة في عام 2020 في 19 حدثا بالحضور الشخصي، معظمها افتراضية، نظمتها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ولجانها لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار من جانب جميع الدول. وأجرت اللجنة أيضا، بالوسائل الافتراضية، 24 من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء لمناقشة وتوضيح المعلومات الإضافية التي قدمتها بشأن مصفوفات اللجنة. كذلك عقدت اجتماعين افتراضيين لمناقشة طلبات المساعدة التي قدمتها منغوليا وبنما إلى اللجنة.

لقد فرغت اللجنة من تحديث واستعراض جميع المعلومات الواردة في المصفوفات استعدادا للاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) الذي بدأ في عام 2019. وفي 2 آذار/مارس 2020، أرسلت اللجنة إلى جميع الدول الأعضاء مشروع مصفوفات مستكملة تدعو فيه إلى تقديم تعليقات ومعلومات إضافية عن التنفيذ الوطني بغية تزويد اللجنة بمجموعة أكثر دقة من البيانات لمساعدتها في الاضطلاع بمسؤولياتها. واستجاب للدعوة ما مجموعه 66 دولة عضوا، منها 56 دولة قدمت تعليقات موضوعية ومعلومات إضافية. وفي كانون الأول/ديسمبر، فرغت اللجنة من استعراض 193 مصفوفة للجنة، ونشرت على موقعها الشبكي مصفوفات مستكملة تتعلق بـ 190 دولة عضوا بموافقة تلك الدول.

حتى الآن، قدم 184 بلدا تقارير أولية تزود اللجنة بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004). إن فعالية الخطوات العملية التي اتخذتها الدول لتنفيذ القرار على جانب من الأهمية. ويتمثل أحد الأنشطة في هذا الصدد في وضع الدول خطط عمل

وطنية طوعية للتنفيذ، على النحو الذي تشجع عليه الفقرة 5 من منطوق القرار 2325 (2016). وتساعد هذه التدابير على تحديد الإجراءات الرامية إلى سد أي ثغرات ومواطن ضعف في الأنظمة/أطر الرقابة الوطنية، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وتحديد المجالات التي قد تتطلب المساعدة. وفي عام 2020، قدمت كولومبيا والجمهورية الدومينيكية خطط العمل الوطنية الثانية للتنفيذ، ومنذ عام 2007 بلغ عدد الدول التي قدمت هذه الخطط إلى اللجنة 35 دولة.

إن الدول الأعضاء بوسعها أن تحدد على أفضل نحو الممارسات الوطنية الفعالة، التي سيتم تقاسمها مع لجنة 1540 والشركاء الآخرين. وخلال السنوات القليلة الماضية، أجرى عدد متزايد من الدول استعراضات للأقران. وفي عام 2020، تلقت اللجنة تقارير من الجمهورية الدومينيكية وبنما، وباراغواي وأوروغواي، على التوالي، عن نتائج استعراضين للأقران نُظما في عام 2019، بهدف تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ القرار 1540 (2004). وحتى الآن، أُجريت خمسة استعراضات للأقران على الصعيد العالمي، ثلاثة منها في منطقة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتطلع اللجنة إلى الاستماع إلى نتائج المزيد من استعراضات النظراء، وستواصل دعم الدول التي ترغب في إجرائها، عند الاقتضاء.

فيما يتعلق بنقاط الاتصال الوطنية، ودعما لتنفيذ القرار، أبلغت اللجنة حتى الآن ما مجموعه 127 دولة عضوا، مقارنة بـ 119 دولة في عام 2019، بنقاط اتصالها من أجل القرار 1540 (2004). ولم تنظم أي دورات تدريبية إقليمية عن نقاط الاتصال في عام 2020 بسبب القيود المتصلة بالجائحة.

تؤدي اللجنة دورا هاما في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق المتضمن في القرار 1540، وذلك بمطابقة طلبات المساعدة المقدمة من الدول مع عروض المساعدة المقدمة من الدول أو المنظمات الدولية، أو الإقليمية أو دون الإقليمية. وفي عام 2020، تقدمت الدول بستة طلبات جديدة للمساعدة إلى اللجنة، مقارنة بـ 11 طلبا في عام 2019. وتلقت اللجنة طلبات مساعدة من بنما وزامبيا وشيلي وكولومبيا، وطلبين من منغوليا. وتُدرج في صفحة اللجنة على شبكة الإنترنت أسماء الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم المساعدة المتصلة بالقرار 1540. واللجنة على استعداد لإضافة برامج جديدة أو معلومات مستكملة عن المساعدة إلى موقعها على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ستقوم اللجنة بزيارات إلى الدول، وبدعوة من الدول، لمناقشة التقارير الوطنية، وخطط العمل الوطنية للتنفيذ، ومصفوفات اللجنة، والمساعدة في اتخاذ تدابير التنفيذ.

إن اللجنة ماضية في استخدام موقعها على شبكة الإنترنت للتواصل مع الجمهور. فعلى سبيل المثال، ينشر الرئيس رسالة كل ثلاثة أشهر لأولئك الذين اشتركوا من خلال الموقع.

ووفقا للفقرة 3 من منطوق القرار 1977 (2011)، تجري اللجنة استعراضا شاملا للقرار 1540 (2004) قبل تجديد ولايتها في نيسان/أبريل 2021. الاستعراض عملية شاملة. وتكتسي المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء أهمية خاصة، وستدعو اللجنة الدول، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، حسب الاقتضاء، إلى المشاركة في مشاورات مفتوحة. بدأت اللجنة أعمالها التحضيرية للاستعراض الشامل في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ولكن بسبب التأخيرات الناجمة عن الجائحة، وحتى تتمكن الدول من التخطيط وفقا لذلك، أبلغ الرئيس مجلس الأمن، برسالة مؤرخة

27 آب/أغسطس 2020، أن اللجنة قررت تأجيل جميع الأنشطة المتبقية المتعلقة بالاستعراض، بما في ذلك المشاورات المفتوحة، حتى عام 2021، باستثناء العملية التي كانت جارية آنذاك لمراجعة مصفوفات اللجنة، وأي أنشطة أخرى يمكن الاضطلاع بها عبر شبكة الإنترنيت.

ويمكن للدول الأعضـــاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم تعليقات خطية لاستعراضها. وفي هذا الصدد، أرسلت رسائل في 2 حزيران/يونيه إلى هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أدعوها إلى تقديم مدخلات خطية. وحتى الآن، استجابت لذلك الطلب 12 منها.

من المواضـيع الرئيسـية للاسـتعراض الشـامل حالة تنفيذ الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة للقرار 1540 (2004). وستتناول اللجنة أيضا دورها في تيسير التوفيق بين المساعدة وأنشطتها في مجال التوعية وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصـــلة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. واللجنة مفوضـــة بإدراج توصـــيات، إذا لزم الأمر، بشـــأن إدخال تعديلات على ولايتها. وسـيُقدم تقرير عن الاستعراض الشامل إلى مجلس الأمن.

أحرزت اللجنة تقدما في مناقشـــة فترة التمديد التقني لولايتها، وكذلك في مضـــمون برنامج عملها. وبالرغم من أن المشـــاورات لا تزال جارية، أتطلع إلى التوصـــل إلى اتفاق بشـــأن تلك المســـائل في المستقبل القريب.

وتعتبر لجنة القرار 1540 إنجاز الاستعراض الشامل بنجاح أولويتها القصوى.

إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس اليوم.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

تهنئ الصين السفير دي لا فوينتي راميريز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، على توليه هذا المنصب المهم، وترحب بإحاطته الإعلامية في المجلس بشأن عمل اللجنة.

منذ العام الماضي، عدلت لجنة القرار 1540 نموذج عملها للتقليل من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وقد قامت بالكثير من العمل وحققت نتائج إيجابية في تعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004)، والنهوض بعملية الاستعراض الشامل وتحديث المعلومات عن تنفيذ البلدان للقرار. وتقدر الصين الجهود التي يبذلها الرئيس، ومجموعة الخبراء والأمانة العامة، وتأمل في استمرار جميع الأطراف في تحسين اتصالاتها وتعاونها بطريقة بناءة من أجل إنجاح عمل اللجنة هذا العام.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وتشكل تحديا مشتركا للمجتمع الدولي. وكان القرار 1540 (2004) أول قرار لمجلس الأمن مكرس لعدم الانتشار، وهو جزء هام من النظام الدولي لعدم الانتشار. وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، عمقنا توافق الآراء الدولي بشأن عدم الانتشار وأحرزنا تقدما مطردا في النهوض بنظام عدم الانتشار وبناء التعاون في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، يتزايد خطر انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول، وكذلك الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة (كوفيد-19) على الجهود الدولية التي تُبذل في مجال عدم الانتشار. ولا تزال الحالة خطيرة. ونظرا للحالة الأمنية الدولية الراهنة، وخاصة التطورات في ميدان عدم الانتشار، تود الصين أن تقدم المقترحات التالية لتيسير الاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) والدفع قدما بعملية عدم الانتشار الدولي.

أولا، يجب أن نحقق أهداف عدم الانتشار من خلال تعددية الأطراف. إن عدم الانتشار تحد عالمي. ومن هنا، لا يمكن حسمه بدون التعاون المتعدد الأطراف وتوجيه الأمم المتحدة. وينبغي أن تسترشد جميع الأطراف بالرؤية المتقاسمة للأمن العالمي المشترك والشامل والمتضافر والمستدام، وأن تراعي الشواغل المشروعة لجميع البلدان، وأن تزيل الأسباب الجذرية للانتشار، وأن تسعى إلى تحقيق الأمن المشترك. ولا بد من تعزيز آلية الأمن الجماعي، التي تجعل الأمم المتحدة محورها، لدعم سلطة المجلس والتصدي لعدم الانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية من خلال الحوار والتشاور.

ثانيا، يجب أن نعزز ونُحَسِّن النظام الدولي لعدم الانتشار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، لضمان تنفيذهما تنفيذا شاملا وفعالا ومتوازنا. وينبغي تسخير المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) بوصفها فرصا لتعزيز هذه المعاهدات والآليات.

ثالثا، يجب أن ننظر في مخاطر الانتشار المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة. ويمكن استخدام تكنولوجيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، والطباعة الثلاثية الأبعاد، وتعديل الجينيات، والبيولوجيا التركيبية لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وينبغي للبلدان أن تعزز الرصد الحكومي وأن تتعاون بفعالية مع الشركاء الدوليين لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من إساءة استخدام التكنولوجيات

الجديدة في أنشطة الانتشار. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نضحي بالتقدم العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق أهداف عدم الانتشار.

رابعا، يجب أن نعزز تنفيذ القرار 1540 (2004) من خلال الاستعراض الشامل، الذي سيُمَكِّن اللجنة من إجراء تقييم عادل لتنفيذ كل بلد للقرار. وفي حين أن اللجنة تحترم سيادة كل بلد احتراما كاملا، ينبغي لها أن تقيِّم بموضوعية مخاطر الانتشار الناشئة، وأن تدعم جهود كل دولة لوضع الأهداف والمجالات ذات الأولوية للتنفيذ، وفقا لالتزاماتها الدولية وشروطها المحددة. وهناك حاجة إلى تعاون دولي أكثر استهدافا لدعم البلدان النامية في بناء قدرات عدم الانتشار. وينبغي بذل الجهود لضمان عملية استعراض شاملة وشفافة ومفتوحة، يمكن لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أن تشارك فيها وأن يكون لها رأي فيها.

تعارض الصين بشدة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لقد أوفت الصين دائما بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار واتخذت إجراءات ملموسة للمساهمة في تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. دخل قانون مراقبة الصادرات الصينية حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر. وهو يمثل تحولا في الرقابة على صادرات الصين في مجال عدم الانتشار من نموذج إداري إلى نموذج قائم على القانون، ويظهر تماما إرادة الصين وتصميمها على تعزيز الرقابة على صادرات عدم الانتشار.

إن الصين رائدة في تدريب مراكز الاتصال الوطنية، ونظمت مع اللجنة ثلاث حلقات عمل تدريبية لمراكز الاتصال الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور في تعزيز بناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004)، وسنشارك بهمة في التعاون والتبادل الدوليين فيما يتعلق بتشريعات عدم الانتشار، والإنفاذ، والتوعية، وغير ذلك الكثير. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لتعزيز التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)، والنهوض بالاستعراض الشامل للقرار، وتقديم إسهامات إيجابية في تعزيز الإدارة العالمية لعدم الانتشار.

المرفق الثالث

بيان المنسقة السياسية لإستونيا لدى الأمم المتحدة، كريستيل لووك

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز على إحاطته الإعلامية وعلى عمله، وعمل أعضاء فريقه منذ توليه منصب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). وأود أيضا أن أشيد بالعمل المتفاني والمهني الذي يؤديه فريق الخبراء التابع للجنة القرار 1540. وتوفر خبرتهم ومعرفتهم دعما كبيرا لعمل اللجنة، وقد كان لهم دور فعال في تعزيز تنفيذ القرار.

إن خطر حصول الإرهابيين أو غيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا حقيقيا وخطيرا للأمن الدولي. وإن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق وفي بلاد الشام، وانتشار الصواريخ ومكوناتها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط، بعض من التذكيرات الأخيرة بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

لا يزال القرار 1540 (2004) أحد أهم الأدوات لمنع تلك التهديدات والتصدي لها. وقد أثبت على مر السنين أهميته في توجيه الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية، أو إشعاعية، أو المعدات اللازمة لإنتاجها. وعلينا أن نضمن أن يظل القرار وتنفيذه فعّالين ومتينين.

في هذا السياق، من المشجع أن نرى أن عدد الدول التي قدمت أول تقاريرها إلى اللجنة قد بلغ 184 دولة. ونشجع الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد على القيام بذلك من دون إبطاء. ونتفق أيضا مع رئيس اللجنة على أن خطط العمل الوطنية الطوعية التنفيذ أدوات مفيدة لتحديد الثغرات ومواطن الضعف في الأنظمة وآليات الرقابة بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة. ونود أن نرى الدول تواصل تقديم خططها الوطنية للتنفيذ وتتقاسم أفضل ممارساتها.

ويمكن لتدابير المساعدة والتعاون أن تُعينَ في جعل تنفيذ القرار 1540 (2004) أكثر فعالية. ونرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة لتقديم المساعدة عن طريق التوفيق بين طلبات الدول وعروض المساعدة المقدمة من دول أخرى، أو منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية. ونرحب أيضا بمشاركتها وتعاونها النشيطين مع مكتب شؤون نزع السلاح، ومع المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والإنتربول، وكذلك مع المجتمع المدني والأوساط الصناعية والأكاديمية. وتشكل مؤتمرات فيسبادن التي تعقد مرتين في العام مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها لمشاركة القطاع الخاص أن تقدم الدعم عن طريق تحديد التدابير الرامية إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن وباء فيروس كورونا، يحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة قريبا من الانتهاء من الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004). والاستعراض الشامل يمثل فرصة ممتازة للتأمل في نطاق القرار، وولاية اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وإستونيا على استعداد لضمان أن تكون عملية الاستعراض شاملة وجامعة وموضوعية، وأن تأخذ في الاعتبار الطبيعة المتطورة لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع تكيف الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول مع الحقائق والتكنولوجيات الجديدة وتطور مشهد التهديد، يجب أيضا أن تتطور استجاباتنا.

يشكل القرار 1540 (2004) جزءا أساسيا من الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا تزال إستونيا ملتزمة تماما بدعم عمل لجنة 1540 والمساهمة فيه.

المرفق الرابع

بيان المنسقة السياسية لفرنسا في الأمم المتحدة، شيراز غاسري

[الأصل: بالفرنسية]

أنا أيضا أود أن أشكر السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز وأؤكد له دعمنا الكامل له بوصفه رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

لقد ظل القرار 1540 (2004) لأكثر من 15 عاما ركيزة لنظام الأمن الجماعي لدينا. واليوم، لا يزال التهديد قائما ويتطور. إن قنوات الانتشار تتنوع. ولا يزال الخطر محدقا من حيث وقوع المواد البيولوجية والكيميائية والنووية في أيدي الإرهابيين.

وفي هذا السياق، أضحت لجنة القرار 1540 أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وأود أن أبرز ثلاثة جوانب من عمل اللجنة.

أولا، يجب تنفيذ القرار بطريقة ملموسة جدا. ويشمل ذلك تأمين المواد والسلع الحساسة، وتعزيز الرقابة على الحدود، ووضع إطار قانوني لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وإنشاء آليات لمراقبة الصادرات. ويجب أيضا تحسين منع تمويل الانتشار. وفرنسا، شأنها شأن غيرها من الدول، لديها إطار قانوني وطني متين في هذا الصدد.

ثانيا، تولي فرنسا أهمية خاصة لدورها التنسيقي في الفريق العامل المعني بالمساعدة. ونحن على استعداد لمساعدة الدول التي تطلب المساعدة. ويجب علينا أيضا أن نعزز التعاون مع المنظمات ذات الصلة، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأنظمة مراقبة الصادرات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001)، وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

أخيرا، يستمر هذا العام الاستعراض الكامل للقرار 1540 (2004)، على الرغم من الظروف الصحية الصعبة. وقد أُنجز العمل المتعلق بالمصفوفات إلى حد كبير، ويمكننا أن نهنئ أنفسنا على ذلك. ونأمل أن تتمكن اللجنة في وقت قريب جدا من الاتفاق على تمديد ولايتها، التي يجب أن تكون طويلة بما يكفي للتمكين من إجراء استعراض متعمق. ومن الملح أيضا الاتفاق على برنامج العمل والجدول الزمني للأنشطة المرتبطة به.

في الختام، اسمحوا لي أن أشيد إشادة من القلب بفريق الخبراء، الذي لا يزال عمله التحليلي والتوعي لازما ولا غنى عنه.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومرتي

أشكر صديقي العزيز السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، على إحاطته الإعلامية عن أنشطة اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه، السفير دجاني، ممثل إندونيسيا، على رئاسته للجنة القرار 1540.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بإعادة تأكيد التزام الهند الراسخ والثابت بالجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وحصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل هذه يضيف بعدا عصيبا إلى الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين.

يحدد القرار 1540 (2004) الإرهابيين والجماعات الإرهابية بوصفهم أطرافا فاعلة رئيسية من غير الدول الذين من المحتمل أن يحصلوا على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، أو تطويرها، أو الاتجار بها، أو استخدامها. لقد وقع بلدي ضحية للإرهاب لعدة عقود. وبذلك ندرك تماما الأخطار الكارثية التي يمكن أن ينطوي عليها حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، دأبت الهند منذ عام 2002 على المشاركة في تقديم القرار السنوي في الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، والذي اعتمد بتوافق الآراء (القرار 58/75).

من أهم مسؤوليات المجتمع الدولي منع الجهات الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الإرهابيون، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وقد اكتسبت تدابير الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية مكانة بارزة في سياق الجائحة بغية منع الجهات الفاعلة من غير الدول، خاصة الإرهابيين، من الاستفادة من هذه الحالة. بيد أن التركيز على الجهات الفاعلة من غير الدول ينبغي ألا يقلل بأي حال من الأحوال من مساءلة الدول في منع وصول الجهات الفاعلة من غير الدول إلى هذه الأسلحة، وتجريم حيازة هذه الأسلحة والسيطرة عليها، وتفكيك هياكلها الأساسية الداعمة للجهات الفاعلة من غير الدول. وفي هذا الصدد، يولي بلدي أهمية ودعما كبيرين لولاية لجنة القرار 1540 وعملها.

إن الهند تعزيزا لالتزامها الطويل الأجل بعدم الانتشار العالمي، أنشأت نظاما قويا لمراقبة الصادرات يستند إلى قانون لتنفيذ القرار 1540 (2004). ويسعدني أن أشير إلى أن الهند من بين البلدان القليلة التي تزود اللجنة بانتظام بتقارير وطنية عن تنفيذ القرار 1540 (2004). كما عرضنا تقاسم معرفتنا وخبراتنا التقنية في مختلف المجالات كجزء من إطار المساعدة الذي وضعته اللجنة. وفي هذا السياق، استضافت الهند في نيودلهي في نيسان/أبريل 2018، بالتعاون مع ألمانيا ولجنة القرار 1540، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مؤتمر الهند – فيسبادن لمدة يومين بشأن "تأمين سلاسل الإمداد العالمية عن طريق إقامة شراكات بين الحكومة وقطاع الصناعية من أجل التنفيذ الفعَّال لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)". واستضافت الهند أيضا في شباط/فبراير 2017 "اجتماع فريق التنفيذ والتقييم للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي". ونؤيد تماما تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وقد تأثر عمل اللجنة في العام الماضي بجائحة مرض فيروس كورونا، ولهذا السبب لم يتسن القيام بالكثير من الأنشطة المقررة للجنة. ولكن يمكن للجنة أن تجد ارتياحا في حقيقة أنها كانت واحدة من اللجان

القليلة التي تعقد اجتماعا بالحضور الشخصي في عام 2020. ونوصي اللجنة بأن تأخذ زمام المبادرة في هذا العام أيضا وأن تكون قدوة.

يكتسي عام 2021 أهمية كبيرة بالنسبة للجنة القرار 1540. ومن المفهوم أن التركيز ينبغي أن ينصب على الاستعراض الشامل، الذي تأخر بالفعل لمدة عام. وكجزء من الاستعراض نتوقع من اللجنة هذا العام أن تقوم بسلسلة من الأنشطة التي ستحدد مسار اللجنة وولايتها في المستقبل. ينبغي أن يكون إنجاز استعراض شامل قوي قبل نهاية العام هدفا وأولوية مشتركين. ولذلك نشعر بالقلق لأن برنامج عمل اللجنة لعام 2021 لم يُعتمد بعد. لقد فات شهران على اللجنة حتى الآن، ونحثها على اعتماد برنامج العمل في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى بدء أنشطتها دون تأخير.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). وأود أن أؤكد له ولفريقه دعمنا الكامل في المهمة الصعبة التي تنتظرهم.

إن أيرلندا ترى في عمل لجنة القرار 1540 قيمة كبيرة. فأي تهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها هو ببساطة أمر بغيض. وسيكفل التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004) منع الجهات غير الحكومية من الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها. إن القرار 1540 (2004) يشكل جزءا أساسيا من الهيكل العالمي لعدم الانتشار في هذا الصدد. ونحن نشجع الدول على مواصلة تحمل مسؤولياتها بجدية بموجب هذا القرار.

سينصب معظم تركيزنا هذا العام على الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار 1540 (2004). هذا الاستعراض يتيح لنا فرصة لتعزيز عزمنا الجماعي على المضي قدما في عملنا بموجب القرار.

نشكر السفير ديان تريانسياه دجاني وفريقه على العمل الذي قاموا به في العام الماضي. إن القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعني أنه لا يزال يتعين إكمال الكثير من العمل.

وترى أيرلندا أن الرصد والمساعدة والتوعية أمور حيوية للوفاء بولاية اللجنة. فمن خلال أعمال الرصد والمساعدة والتوعية يمكن للجنة أن تساعد الدول على تحديد أي ثغرات ومواطن ضعف في الأطر الوطنية للتنظيم والرقابة. كما يمكنها أن تساعد في المجالات التي قد توجد فيها حاجة إلى المساعدة. نأمل أن نرى مزيدا من تعزيز هذا العمل في إطار الاستعراض الشامل.

كما أن هناك مساهمة هامة تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وينبغي أن تكون اللجنة منفتحة على جميع الآراء والخبرات لضمان أفضل النتائج للاستعراض. ومن المهم أيضا، في رأينا، الحفاظ على التعاون المستمر بين لجنة القرار 1540 ولجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1267 (1999) و 1373 (2001). مع ذلك، وفي حين أن الاستعراض الشامل هو جزء أساسي من عمل اللجنة هذا العام، من الضروري أيضا أن يستمر العمل المنتظم للجنة بالتوازي.

في الشهر المقبل سيتعين على المجلس أن يبت في تمديد ولاية اللجنة. وبالنظر إلى استمرار أوجه عدم اليقين الناجمة عن كوفيد-19، من المهم أن نتيح لأنفسنا الوقت والمرونة لإكمال الاستعراض الشامل بأفضل طريقة ممكنة. ولهذا السبب نرى أن جدولا زمنيا ممتدا حتى نيسان/أبريل 2022 هو الخيار الأنسب.

وأخيرا، نأمل أن تتمكن اللجنة من الانتهاء بسرعة من برنامج عملها حتى نتمكن من البدء في العمل.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز وأشيد به على قيادته لأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

إن عمل لجنة القرار 1540 عنصر حاسم في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي يهدف إلى منع الجهات غير الحكومية، بما فيها الإرهابيون، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولذلك تأخذ كينيا عمل اللجنة على محمل الجد، لأنها ترى أن خطر أسلحة الدمار الشامل يظل حقيقيا ولا يزال يتعاظم.

ومن الواضح للجميع أن جائحة مرض فيروس كورونا قد جعلت لوجستيات عمل اللجنة، بل والمجلس بصفة عامة، أكثر تعقيدا. ومع ذلك، فقد بينت السنة الماضية أيضا أن هناك طرقا مبتكرة لضمان استمرار العمل الهام للمجلس. ونلاحظ في هذا الصدد أن اللجنة اتخذت تدابير احترازية في تسيير أعمالها، وهو ما فعلته إلى حد كبير بالوسائل الإلكترونية.

وبينما ننظر في الطريق إلى الأمام بالنسبة للجنة القرار 1540، فإن كينيا حريصة على رؤية أمرين: أولا، أن يمضي عمل اللجنة قدما، وثانيا، أن اجتماعات اللجنة التي تتطلب مشاركة خبراء من العواصم يمكن أن تجتذب وتنال أوسع مشاركة ممكنة. وفي هذا الصدد، ندرك كما ينبغي مختلف الشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق بخيارات تمديد ولاية اللجنة وبرنامج عملها.

ونتفق جميعا على أن الاستعراض الشامل ومشاوراته المفتوحة تشكل جزءا رئيسيا من عمل اللجنة، ومن المهم، مع انتظار كليهما، أن تظل مرنة ومنفتحة على الخيارات التي تكفل استئناف اللجنة لعملها الهام. ولهذا السبب أود أن أؤكد من جديد مرونة كينيا بشأن أي طريق متفق عليه من شأنه أن يعيدنا إلى العمل الموضوعي للجنة.

أكرر دعم كينيا الكامل للسفير دي لا فوينتي راميريز بوصفه رئيسا للجنة، وأؤكد من جديد استعدادنا للمشاركة البناءة في هذا العمل الهام.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

سأدلي الآن ببيان مقتضب بصفتي الوطنية.

تؤكد المكسيك مجددا اقتناعها بأن البنية المتعددة الأطراف لعدم الانتشار تحتاج إلى تعزيز لمنع العواقب الإنسانية الكارثية لأسلحة الدمار الشامل ولبناء عالم أكثر سلاما وأمنا.

إن الحالة الدولية تبين لنا مرة أخرى كيف أن التعاون المتعدد الأطراف لا غنى عنه من أجل التصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك التحديات المتصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وربما أن أمورا كثيرة في العالم قد تغيرت مع جائحة مرض فيروس كورونا، ولكن إذا كان هناك شيء واحد لم يتضاءل فهو خطر حصول جهات غير حكومية على أسلحة الدمار الشامل. غير أنه من المفارقات إلى حد ما أن أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا، بكل الفوائد التي تجلبها للبشرية، تمثل أيضا، كما لوحظ في هذا السياق، تحديا جديدا يتعلق بالانتشار.

وبناء على ذلك، فإن الاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) يتيح فرصة هامة لأعضاء مجلس الأمن ولسائر أعضاء الأمم المتحدة للتفكير فيما يلزم عمله لتعزيز الولاية وتعديلها وفقا لهذا الواقع الجديد. وسنتمكن أيضا من التفكير في كيفية تعزيز دور اللجنة في دعم الدول للوفاء بالتزاماتها.

وإنني على ثقة بأننا سنتمكن معا من تحديد العناصر التي ستساعد على تعزيز عمل اللجنة وبالتالي منع استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى جهات غير حكومية.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1540 (2004)، والتي يرأسها.

إن التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل مصدر قلق متزايد، وعمل لجنة القرار 1540 هو أكثر أهمية من أي وقت مضى لمنع وردع انتشار هذه الأنواع من الأسلحة ووسائل إيصالها. ويرحب وفد بلدي بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرار 1540 (2004) على الرغم من الصعوبات التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويشيد بعمل فريق الخبراء التابع له وكذلك التقدم الذي أحرزته أغلبية الدول في تنفيذ القرار.

ونشدد على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004) وندعوها إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز قدراتها لمواجهة التهديدات التي تشكلها إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ومما له أهمية مماثلة هو ضرورة مواصلة الاتصال بالمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المتخصصة، وخاصة في مجال بناء القدرات.

وبناء على ذلك، ندعو اللجنة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عملها لهذا العام، والذي يدور عادة حول أربعة مواضيع رئيسية: الرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني، والمساعدة، والتعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشفافية والتوعية الإعلامية.

في الختام، لا يعترض وفد بلدي على إمكانية تمديد ولاية اللجنة الحالية، التي تنتهي في 25 نيسان/أبريل 2021، وذلك من أجل السماح بإكمال الأنشطة المتبقية من الاستعراض الشامل، التي تعطلت بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

تود النرويج أن تشكر المكسيك والسفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز على تولي مهمة رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) وعلى تقديم الإحاطة الإعلامية للمجلس اليوم. ونود أيضا أن نشكر فريق الخبراء على عمله الممتاز في ظروف صعبة للغاية – لأسباب ليس أقلها القيود التي تفرضها البيئة الحالية المحيطة بمرض فيروس كورونا. إن لجنة الخبراء تحظى بدعم النرويج الكامل.

ونلاحظ أنه تم تأجيل عدد من الأنشطة نتيجة لهذه الجائحة. ولكن يسرنا أن نرى أن اللجنة وفريق الخبراء تمكنا من التكيف مع أساليب العمل الجديدة وأن العمل بشأن مصفوفات اللجنة قد أنجز في العام الماضي.

لدي تعليقان على عمل اللجنة في المستقبل.

أولا، تركز لجنة القرار 1540 على العمل الهام المتمثل في منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب جهات غير حكومية. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الطبيعة المتطورة باستمرار لخطر الانتشار، بما في ذلك التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وفي هذا الصدد يمكنني أن أؤكد لرئيس لجنة القرار 1540 أن النرويج تتطلع إلى المشاركة البناءة معه ومع جميع أعضاء المجلس بشأن الاستعراض الشامل، والذي يؤدي إلى تجديد ولاية اللجنة. إن المشاورات المفتوحة هي جزء أساسي من الاستعراض الشامل. ومن المهم أن تكون هذه المشاورات فعالة وأن تشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

ثانيا، لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)، يجب أن نضمن للدول التي تحتاج إلى المساعدة وتطلبها أن تحصل عليها. ولذلك فمن الضروري إجراء عملية فعالة ومحدثة بانتظام تتناسب مع طلبات وعروض المساعدة.

إن احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل يثير قلقا حقيقيا ومستمرا. القرار 1540 (2004) هو عنصر حيوي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار، وعمل اللجنة لا يقل أهمية عن أي وقت مضى. ونحن نتطلع إلى الإسهام في ذلك العمل في السنوات المقبلة.

المرفق الحادي عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، والممثل الدائم للمكسيك، السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، على إحاطته الإعلامية الموضوعية.

وبما أن هذه كانت أول إحاطة إعلامية له بصفته رئيسا للجنة القرار 1540، أود أن أتمنى له كل النجاح في عمله على رأس هذه الهيئة الفرعية للمجلس. نحن نعول على اضطلاعه بشكل مشرف بدوره كرئيس ووسيط لأعمال اللجنة في التفاوض بطريقة عادلة. إن روسيا تعتمد بشكل ثابت وكامل على القرار 1540 (2004) بوصفه أحد الصكوك العالمية القليلة في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. والواقع أن القرار قد أُدرج كأولوية في استراتيجية سياسة روسيا الخارجية.

ينبغي تعزيز التنفيذ الناجح للقرار على الصعيد الوطني بجهود هذه اللجنة المتخصصة التابعة لمجلس الأمن، والتي ينبغي أن ترصد وتنسق الجهود العالمية لتوفير الدعم التقني للدول المحتاجة بناء على طلبها. وعلى الرغم من أن لجنة القرار 1540 تعمل على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا أنها ليست مكلفة بفرض أي "خدمات" على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالقرار لا يقيد حق الدول السيادي في تحديد الطرق الخاصة بها لتنفيذ أحكامه.

وهناك الكثير مما يتوجب عمله لتحقيق الهدف الأساسي، وهو التنفيذ الكامل وعلى الصعيد العالمي للقرار 1540 (2004). وللأسف، كان لظروف القوة القاهرة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا أثر سلبي مستمر على عمل لجنة القرار 1540، مع تعثر عدة مسارات مدرجة في جدول أعمال عدم الانتشار نتيجة لذلك. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن الانقطاعات الناجمة عن هذه الحالة الطارئة يجب ألا تقوض فعالية اللجنة في جهودها.

إننا نواجه المهمة المحورية المتمثلة في إكمال الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار 1540 (2004)، الذي بدأ في العام الماضي عملا بالقرار 1977 (2011). ونتوقع أن يكون الاستعراض مثمرا وأن يعزز فعالية تنفيذ القرار 1540 (2004)، فضلا عن عمل لجنة القرار 1540 وفريق الخبراء التابع لها. ونعتقد أن مهمتنا الرئيسية هي الحفاظ على روح التعاون التي تحيط بالقرار، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الاضطراب الحالي في الشؤون الدولية. لا يزال القرار إحدى الواحات القليلة للاستقرار وعدم المواجهة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ولا يزال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول يشكل أولوية في العمل الذي تقوم به لجنة القرار 1540. ومن الأهمية بمكان أن تكون اللجنة الجهة المركزية لتنسيق الجهود العالمية المتعلقة بالقرار وأن تتمكن من تحديد أهداف وأولويات هذا العمل.

نعتقد أن من مصلحتنا جميعا أن يتم تعزيز فعالية لجنة القرار 1540 وأن تعتمد اللجنة على المبادئ الموحدة المنصوص عليها في القرار 1540 (2004). وإلا فإن خلافاتنا في هذا المنبر المخصص لعدم الانتشار ستكون في أيدي أولئك الذين تمت صياغة القرار 1540 (2004) لمواجهتهم، أي الكيانات غير الحكومية، بما في ذلك الإرهابيون الذين يسعون إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وسلائفها.

المرفق الثاني عشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، ونعرب عن تأييدنا للمكسيك في جهودها الجارية بوصفها ترأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

إن القرار 1540 (2004) يبقى عنصرا حيويا في البنية العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة إلى جهات غير حكومية. إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات غير حكومية ومن خلالها يتعاظم باستمرار. ولذلك من الضروري أن يُحاسب الجناة، لأن استخدام هذه الأسلحة يبقى أمرا مرفوضا.

إن التقدم الكبير الذي أحرزته الدول منذ اتخاذ القرار 1540 (2004) مشجع جدا. مع ذلك، وكما ذكر الرئيس، فإن التنفيذ الكامل والفعال للقرار مهمة طويلة الأجل وتتطلب جهودا متواصلة على جميع المستويات الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تسرنا بصفة خاصة التدابير الوقائية التي اتخذتها اللجنة خلال عام 2020 للحفاظ على التنسيق بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على الرغم من التحديات العديدة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا.

ويجب الإشادة باللجنة لوضعها الصيغة النهائية لاستعراض 193 مصفوفة ونشر 190 مصفوفة مستكملة في موقعها على شبكة الإنترنت. كما نشيد بالدول الأعضاء الـ 184 التي قدمت تقارير عن تنفيذ التدابير التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها امتثالا لالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004) على النحو الذي شجعت عليه الفقرة 5 من القرار 2325 (2016).

نغتنم هذه الفرصة أيضا لتشجيع اللجنة على مواصلة جهودها في تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لاستعراض وتعزيز آلياتها الرامية إلى الحماية من انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن تعزيز الحوار والتعاون.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالمساهمة في التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا بتعزيز أمن المواد النووية ووسائل إيصالها. ونكرر تأكيد دعمنا لأنشطة اللجنة وفريق الخبراء، ونعرب عن تأييدنا الكامل لتمديد ولاية القرار 1540 (2004).

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

في البداية أتقدم بالشكر لسعادة السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، الممثل الدائم لجمهورية المكسيك، على إحاطته القيمة بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004). كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ القرار 1540 (2004). ونشـيد بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء التابع للجنة ومكتب شـؤون نزع السـلاح في دعم تنفيذ الدول للقرار الذي يمثل أحد أهم عناصـر المنظومة الدولية لعدم الانتشـار لمنع الجهات من غير الدول، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية، من الحصـول على أسـلحة الدمار الشامل.

لا يزال خطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل قائما، وهو مصدر قلق كبير ويمثل تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين، ويستوجب مواصلة الجهود وتكثيفها للتصدي لهذا الخطر، خاصّة في ضوء الاتجاهات المستجدة الناشئة للإرهاب والتطورات العلمية والتكنولوجية.

وبقدر ما نتطلع إلى تجديد ولاية لجنة القرار 1540، فإننا نؤكد على أهمية مواصـلتها لإسـهاماتها في مجال توفير المعطيات والتحيينات لتمكين جميع الدول من اسـتيعاب التزاماتها بموجب القرار والإطلاع على التهديدات المستجدة. كما ندعو في نفس هذا الاتجاه إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لإسناد عمل اللجنة ودعم تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها.

وفيما يتعلق بطلب مجلس الأمن من اللجنة إجراء مراجعة شاملة لمدى تنفيذ القرار 1540 (2004) قبل تجديد ولايتها، فإننا نثّمن ما ورد في مداخلة رئيس اللجنة بخصـوص فسـح المجال للدول الأعضـاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومكونات المجتمع المدني المعنية للمشـاركة الكاملة في هذه العملية.

لقد قدمت تونس تقريرها الأول حول تنفيذها للقرار 1540 (2004) في تشرين الأول/أكتوبر 2004 وتقريرا تكميليا في تشـرين الثاني/نوفمبر 2019. كما قامت بتعيين نقاط اتصـال وطنية واسـتكملت عملية تحيين المصـفوفة المنظمة للمعلومات حول تنفيذها لهذا القرار، والتي وافقت عليها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

كما تؤكد تونس على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية ومعاهدة حظر الأسـلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر الأسـلحة الكيميائية وأهمية التزام كل الدول الأطراف بتعهداتها للحفاظ على مصداقية هذه المعاهدات.

ومن هذا المنطلق، نعرب من جديد عن القلق من أن تؤدي مواصـلة عدم إحراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السـلاح، لا سـيما النووي، والإعلانات المتتالية عن برامج تحديث الترسـانات النووية إلى إضعاف نظام عدم الانتشار برمته.

يكتسي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط أهمية كبرى في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ونذكر في هذا السياق أن قرار إنشاء هذه المنطقة كان ولا يزال جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة 1995.

ونعتبر أن المؤتمر الأممي المكلف بصياغة معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد دورته الأولى سنة 2018، يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف ويستحق كل الدعم، خاصة من الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي والراعية لقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط. وندعو من جديد كل الأطراف المعنية إلى المشاركة البناءة في الدورات المقبلة لهذا المؤتمر.

في الختام، أود الإعراب من جديد عن اقتناع تونس بأهمية تعزيز الجهود لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعن استعدادها الكامل لمواصلة العمل والتعاون الوثيق لدعم هذه الجهود، بما في ذلك في سياق أنشطة لجنة القرار 1540.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر الممثل الدائم للمكسيك وفريقه على عملهم الدؤوب في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1540 (2004). كما نعرب عن خالص شكرنا لفريق الخبراء الذي يدعم اللجنة.

يظل القرار 1540 (2004) عنصرا أساسيا في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي يحمي جميع الدول من استخدام جهات غير حكومية للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصال هذه الأسلحة.

لقد تعاظم الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة منذ أن اتخذ المجلس القرار 1540 (2004) في عام 2004. ولا تزال المملكة المتحدة قلقة بشكل خاص إزاء محاولة جهات غير حكومية استخدام الأسلحة التكسينية الخام مثل الريسين.

إن الاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004)، الذي تأخر عن العام الماضي، ضروري لكفالة أن يظل عمل اللجنة صالحا لهذا الغرض. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية لإنجاح الاستعراض الشامل.

أولا، ينبغي أن يكون مفتوحا وشفافا حتى تتمكن جميع الدول من المشاركة ويتمكن المجلس من أن يكفل تلبية الولاية المجددة لاحتياجات هذه الدول.

ثانيا، يجب أن يركز على المساعدة. إن التصدي لانتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها أمر معقد، لذلك يجب أن نضمن حصول الدول على المساعدة الشاملة والفعالة التي تحتاج إليها.

ثالثا، يحتاج الاستعراض إلى وقت كاف. ولذلك ينبغي للمجلس أن يوافق على تمديد ولاية اللجنة الحالية لفترة طويلة بما يكفي للسماح بعملية الاستعراض الشامل التي وافقت عليها اللجنة في السابق، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة الحالية.

والمملكة المتحدة، من جانبها، على استعداد لتقديم الخبرة القانونية والتنظيمية فضلا عن تقديم دعم أوسع نطاقا للدول التي تتطلع إلى الوفاء بالتزاماتها وتعزيز أطرها التنظيمية الوطنية، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ قوانينها ولوائحها التي تنظم الأنشطة الكيميائية والنووية والبيولوجية.

وأخيرا، دعوني أشدد على أن القرار 1540 (2004) يشكل جزءا من الهيكل الدولي الأعم لنزع السلاح وعدم الانتشار، والذي يشمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومختلف النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ويستمد هذا الهيكل الدولي قوته من جميع أجزاءه التي تعمل معا بفعالية، ولذلك نواصل دعم التعاون القوي بين لجنة القرار 1540 (2004) وفريق الخبراء مع هذه المؤسسات.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير دي لا فوينتي راميريز، كما فعل آخرون، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادة المكسيك للجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك وصولها إلى يد الإرهابيين وغيرهم من الجهات غير الحكومية، لا يزال يشكل تهديدا بالغ الخطورة، ويجب أن تتواصل الجهود التي نبذلها من أجل التصدي له على الدوام. إن جهودنا الجماعية للتصدي لهذا التهديد لا تقل أهمية الآن عن أي وقت مضى.

لقد واصلت لجنة القرار 1540 القيام بعمل مهم في العام الماضي، على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تقديرها لانخراط فريق الخبراء التابع للجنة مع منظمات دولية أخرى. تشمل هذه المنظمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وبالمثل، فإن تعاون اللجنة الإقليمي مع منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الكاريبية قد ساعد أيضا على تعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004). ونحن نقدر جهودها مع المكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح خلال السنة الماضية.

هذه أمثلة هامة على التعاون والتوعية اللذين تقوم بهما اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. إن العمل الذي يقومان به يحمينا من أسوأ العواقب - أي حصول جهات غير حكومية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. إن أعمالهما هذه تنقذ أرواحا.

وبينما حالت جائحة كوفيد-19 دون إجراء الاستعراض الشامل الذي كان مقررا في عام 2020 فإننا، شأننا شأن الآخرين، نتطلع إلى تمديد تقني لولاية لجنة القرار 1540 لمدة سنة واحدة، حتى نيسان/أبريل 2022. وينبغي للتمديد التقني أن يمنح مجلس الأمن وقتا كافيا للاستفادة من المناقشات المستفيضة للاستعراض الشامل قبل إجراء تحديث موضوعي لولاية اللجنة.

وفيما يتعلق بمضمون الاستعراض الشامل، يجب علينا زيادة تركيز وتبسيط انخراط لجنة القرار 1540 مع الدول الأعضاء. يجب أن تتاح للدول إمكانية الحصول على معلومات اللجنة ومعرفة مصادرها. ويجب أن تتاح لها الفرصة للتعاون مع اللجنة من أجل صياغة طلباتها للمساعدة الوطنية على أفضل وجه. وستكون اللجنة بدورها أكثر قدرة على تحديد مقدمي المساعدة المناسبين.

ويجب على اللجنة أيضا أن تتكيف مع التهديدات الناشئة المتعلقة بالانتشار. ويشمل ذلك توعية جميع الدول بالتكنولوجيات الناشئة، مثل البيولوجيا التركيبية أو الطائرات المسيرة بدون طيار، والتي يمكن استخدامها لإيصال أسلحة الدمار الشامل.

يجب علينا أيضا أن نمكن فريق الخبراء تمكينا كاملا من تعزيز عمل اللجنة بشكل مستقل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات غير حكومية. ويشمل ذلك انخراط الفريق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومع المنسقين الإقليميين للجنة القرار 1540 والمجتمع المدني.

وفي غضون ذلك يمكن للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات إلى الأمام حتى قبل الاستعراض الشامل من أجل المساعدة على تعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004). وتتمثل إحدى الخطوات البسيطة في تعيين جهات اتصال وطنية للجنة القرار 1540. إن جهات الاتصال الوطنية هذه هي مورد هام لتعزيز تفاعلات الدول مع اللجنة وتعزيز التنسيق الفعال داخل الدول الأعضاء في سعيها لتنفيذ القرار. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تحديد جهات اتصالها للجنة القرار 1 540 لكي تساعد اللجنة في هذه الجهود.

ونتطلع إلى العمل مع الرئيس وأعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان إجراء استعراض شامل ناجح. هذا هو أحد التدابير الدولية القليلة المعمول بها والمرجعية التي تم اتخاذها للتصدي لخطر حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل إرهابيين أو جهات غير حكومية. ويمكن أن يكون للاستعراض الشامل وتجديد ولاية لجنة القرار 1540 دور حاسم في جهودنا للتصدي لهذا الخطر. إننا نطلب من أعضاء المجلس أن يتحدوا لضمان نجاحنا. فلا يمكن أن تكون هناك تهديدات أخطر من هذا التهديد.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أشكر السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 (2004)، على إحاطته الإعلامية الأولى لمجلس الأمن. وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين من أجل نجاح هذه اللجنة الهامة.

لقد حقق تنفيذ القرار 1540 (2004) العديد من النتائج الإيجابية منذ عام 2004. إن مستوى التعاون الرفيع بين الدول ظاهر بوضوح، وكما يتجلى ذلك في تقاريرها المقدمة إلى اللجنة وتفاعلاتها معها ومع بعضها البعض. بيد أن مشهد الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل يتغير باستمرار. لا يزال الإرهاب والانتشار يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

إن القلق يساورنا إزاء تعقد المسألة وتهديدات الانتشار المحتملة، فضلا عن مخاطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات غير حكومية ومخاطر استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة. إن الجائحة الحالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تذكرنا بأهمية منع استخدام هذه القوى الهائلة من قبل كيانات شريرة. يجب ألا نقلل من حذرنا.

ولذلك نؤكد على أهمية تنفيذ جميع أطر عدم الانتشار، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والقرار 1540 (2004).

إن هذا العام هو عام خاص، حيث سننظم المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار والاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004). يجب علينا أن نضمن نجاح هذين الاستعراضين من أجل تنفيذ أفضل وأكثر فعالية لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في السنوات القادمة. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها جميع أعضاء اللجنة، وأفرقتها العاملة الأربعة، ورئيسها، وفريق الخبراء، والأمانة العامة في تعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004).

ونشيد بجهود اللجنة في مناقشة التمديد التقني لولايتها، وكذلك بمحتويات برنامج عملها وإنجاز مهامها الهامة المتمثلة في تحديث واستعراض جميع المصفوفات لإعداد الاستعراض الشامل المقبل. ونشيد إشادة خاصة بالجهود التي بذلتها اللجنة لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء ومساعدتها عبر الإنترنت خلال السنة الماضية في سياق كوفيد-19. واستشرافا للمستقبل، أود أن أشدد على مجالين من مجالات تركيز اللجنة.

أولا، ينبغي للجنة أن تواصل تعزيز مساعدتها للدول التي تحتاج إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك اتباع نهج مصمم خصيصا ليستجيب للخصوصيات الإقليمية والوطنية.

ثانيا، ينبغي أن تعزز التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة ولجان المجلس الأخرى، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بينها.

وتؤكد فييت نام من جديد سياستها الثابتة المتمثلة في دعم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بغية نزعها بشكل عام وكامل، فضلا عن حق الدول في التطبيقات السلمية للتكنولوجيات ذات الصلة.

وما فتئنا نعزز تنفيذنا المحلي لجميع التزامات عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال ترسيخ الإطار القانوني وآليات التنفيذ، والمشاركة بنشاط في أطر التعاون الدولي على المستويات الإقليمية والأقاليمية والعالمية.

وفي الختام، نحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1540 (20040). وسنواصل دعم عمل اللجنة ورئيسها، ونجاح الاستعراض الشامل للقرار 1540 (2004) هذا العام والنظام العالمي لعدم الانتشار بشكل عام.
